

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

17 شعبان 1437 - 24 مايو 2016





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
15	حقوق الإنسان فى العالم



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الشاكون سعوديون ومقيمون من 14 دولة.. والقحطاني يدعو لحل

إشكال • السجل»

«حقوق الإنسان»: 8307 بلاغات في عام والرياض تصدر

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 شعبان 1437هـ - 24 مايو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160524/Con20160524840950.htm>

محمد الغامدي (الرياض)

كشف تقرير للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن إحصاءات للعام الماضي، حصلت «عكاظ» على نسخه منه، أن إجمالي البلاغات التي وردت للجمعية بلغت 8307 شكاوى من مختلف الجنسيات، توزعت بين إدارية ضد جهات حكومية وعمالية وقضائية وعنف أسري وسجناء وعنف ضد الطفل وأحوال شخصية ومدنية.

قضايا الأحوال المدنية تصدرت القائمة بـ6252 شكوى وبلغت الشكاوى الإدارية ضد الجهات الحكومية 476 بلاغا لتحل في المرتبة الثانية، تليها القضايا الجنائية بـ422 شكوى ثم العنف الأسري 259 والقضايا العمالية 214، ثم العنف ضد الأطفال 154 تليها الأحوال الشخصية بـ151 شكوى وتلتها الشكاوى القضائية بـ37. فيما توزعت بقية الشكاوى التي بلغت 306 على قضايا أفراد وشركات مثل المنازعات وقضايا تخص مقدمي الخدمة في القطاع الخاص ومطالب بتنفيذ حكم قضائي أو التعويض عن أخطاء طبية وتلوث بيئي وملاحقة غير نظامية.

وعزا رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، في حديث إلى «عكاظ»، ارتفاع قضايا الأحوال الشخصية مقارنة بالأعوام الماضية إلى تفعيل الحكومة الإلكترونية في الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة واشتراط الحصول على السجل المدني، ما جعل الأشخاص وأفراد أسرهم الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية غير قادرين على تدبير أمورهم، ومن ذلك عدم استطاعتهم العمل أو الالتحاق بالتعليم أو الصحة أو التصرف في أموالهم في حساباتهم المصرفية. وهو الأمر الذي يقتضي الإسراع في معالجة أوضاعهم من الجهات ذات العلاقة، كون التأخر في البت بعلاجها يضاعف المشكلات المترتبة عليها بسبب تكاثر أفراد تلك الأسر وعوائلهم.

وأضاف القحطاني أن تلك القضايا تتعلق بالأحوال المدنية والأوراق الثبوتية في العمل والتعليم والصحة وحالات الزواج والطلاق والبنوك، مشيرا إلى أن عددا من هذه القضايا تشمل القبائل النازحة وعائلاتها.

طبقا للتقرير فإن الرياض سجلت صدارة الشكاوى، إذ بلغت 4624 من أصل 8307 شكاوى، منها 96 شكوى عنف أسري و19 شكوى عنف ضد الطفل. وتأتي في المرتبة الثانية جازان بـ2650، منها 8 حالات عنف ضد الطفل و50 حالة عنف أسري، ثم الدمام 270 شكوى منها 4 عنف ضد الطفل و37 عنف أسري، وحلت المدينة المنورة في المرتبة الثالثة بـ257 منها 34 عنف ضد الطفل و43 عنف أسري، والرابعة جدة بـ178 منها 12 حالة عنف ضد الطفل و21 حالة عنف أسري، ثم عسير بـ153 منها 6 عنف ضد الطفل و18 عنف أسري، فمكة المكرمة بـ135 منها 9 حالات عنف ضد الطفل و23 عنف أسري، ثم الجوف بـ45 شكوى دون أن تسجل أي حالة عنف ضد الطفل فيما سجلت 7 حالات عنف أسري.

وفيما يخص جنس مقدمي الشكاوى بلغ عدد الذكور 6291 والإناث 2016 وتوزعت الجنسيات التي قدمت الشكاوى لجمعية حقوق الإنسان بين الجنسية السعودية، المصرية، الفلسطينية، اليمنية، السورية، المغربية، البنغلاديشية، الأردنية، الباكستانية، السودانية، العمانية، التركية، الهندية، التشادية.. وأخرى غير محددة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• الصحة: تطبيق العلاج بأجر ليس منافسة للقطاع الخاص

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 شعبان 1437 هـ - 24 مايو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/15737071>

الرياض - «الحياة»

أكد مسؤول في وزارة الصحة أن الوزارة لا تهدف من وراء تطبيق العلاج بأجر للأجانب إلى منافسة القطاع الصحي الخاص، بل على العكس إذ يعزز الخدمات المقدمة في هذا القطاع. وأوضح المشرف العام على اقتصاديات الصحة في وزارة الصحة عقاب بن عبود أن قائمة أجور العلاج في مراكز الرعاية الأولية أعلى بكثير من قائمة الأسعار في القطاع الخاص، كما أنها أعلى بكثير من القائمة التي تم تداولها في مواقع التواصل الفترة الماضية. وأشار ابن عبود إلى أن هناك بعض الانتقادات والغضب من أصحاب المراكز والمستشفيات الخاصة من إعلان الوزارة تطبيق العلاج بأجر، معتقدين أن الوزارة تهدف لسحب البساط من تحت أقدامهم، مؤكداً أن الأسعار التي وضعتها الصحة أعلى بكثير من أسعار الخدمات الصحية في القطاع الخاص، وأن ذلك من شأنه الاستمرار في إقبال الراغبين في العلاج من الأجانب على مراجعة تلك المستشفيات والمراكز الخاصة، وتعزيزه. يذكر أن وزارة الصحة بدأت في اتخاذ تدابير عدة لتطوير القطاع الصحي، من أهمها خصخصة هذا القطاع، إذ تعمل الوزارة على تطبيق التأمين الصحي وتقديم خدماتها العلاجية للمواطنين في مقابل مبالغ مالية.

• العمل: عقود وتنظيمات الاستقدام تضمن حق إعادة المبالغ

المدفوعة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 شعبان 1437 هـ - 24 مايو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/15735114>

الرياض - «الحياة»

أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن عقود وتنظيمات الاستقدام التي أُقرّت أو عُُدلت وفقاً لمجريات ومتغيرات السوق، تلزم مزود الخدمة (مكتب/شركة) الاستقدام في حال الإخلال بالعقد بأحد خيارين، إما إعادة كلفة الاستقدام للعميل محسوماً منها ما يعادل المدة التي قضاها المستقدم في العمل، أو توفير بديل خلال فترة التجربة. في حين حددت الضوابط والتنظيمات الحالات التي توقف فيها الخدمات عن مزود الخدمة، وذلك في حال تجاوز نسب التغيب، أو رفض العمل للعمالة التي استقدمت من أجله، أو ارتفعت نسبة الشكاوى على مزود الخدمة. وقال المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل، إن الوزارة سمحت للمكاتب بتقديم خدمة تأجير العمالة المنزلية للعملاء، مع إمكان نقل خدماتهم بعد انتهاء فترة التجربة، في حين مكّنت التنظيمات الجديدة الشركات من تقديم خدمات العمالة المنزلية من خلال خدمتي نقل الخدمة وتقديم الخدمة بالساعة، وذلك لتنويع الخدمات أمام المواطنين، وهو ما يسهم في الحد من تكاليف الاستقدام وحصول المواطن على خدمة نوعية ومناسبة وفق الكلفة والمدة الزمنية الواردة في العقد. وأضاف أبا الخيل: «إن تنظيمات وبرامج الاستقدام تسير جنباً إلى جنب مع مبادرات الوزارة في فتح قنوات استقدام جديدة مع عدد من دول إرسال العمالة، إضافة إلى الترخيص لمكاتب وشركات من الداخل، لرفع الميزة التنافسية، وتقديم خدمة

نوعية للمواطنين من خلال إتاحة خيارات سريعة مناسبة أمامهم، وتمكينهم من الحصول على الخدمة في وقت قياسي وبأقل التكاليف، لضمان تنظيم واستقرار السوق.»
وأكد أن الوزارة تتعاون مع الأمن العام للحد من إعلانات الاستقدام المضللة، إلى جانب متابعة السوق من خلال وقف نشاط مزاولي الاستقدام من دون تراخيص معتمدة ومصرح لها بالعمل، مؤكداً استمرار الوزارة والجهات المعنية في تنفيذ حملات تفتيشية على جميع المكاتب والشركات للتحقق من تطبيق الأنظمة وإيقاع العقوبات على المخالفين.
ودعا أبا الخيل العملاء إلى التحقق من المكاتب والشركات المرخصة من خلال زيارة موقع «مساند» الإلكتروني على الرابط www.musaned.gov.sa :

كما جدد دعوته إلى كل العملاء للتواصل مع خدمة العملاء في الوزارة على الهاتف الموحد (19911)، لتقديم أي استفسارات أو شكاوى تتعلق بالعمالة المنزلية أو عن طريق موقع الوزارة الإلكتروني www.mol.gov.sa ، أو الاتصال على هاتف البلاغات الموحد للأمن العام على الرقم (989) للإبلاغ عن مخالفات العمالة المنزلية لنظام الإقامة.



«الشورى» يدعو لتفعيل مكاتب الخريجين في الجامعات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 شعبان 1437 هـ - 24 مايو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/15729660>

الرياض - «الحياة»

طالب مجلس الشورى، وزارة التعليم بالتنسيق مع الجهات المعنية لإيجاد فرص وظيفية لخريجي وخريجات كليات المجتمع. وطالبها أيضاً في جلسة عقدها اليوم (الاثنين)، بتفعيل مكاتب الخريجين في الجامعات، وتضمين تقاريرها القادمة معلومات مفصلة عن مخرجات الجامعات، ونسب توظيف الخريجين في كل تخصص.
وأكد المجلس في قرار آخر على ما تضمنته المادة الخامسة من لائحة المدارس الأجنبية الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء، في شأن قبول الطلبة السعوديين في المدارس الأجنبية.
ودعا المجلس، الوزارة إلى إعداد استراتيجية وطنية شاملة للتعليم تضمن تحقيق الهدف من دمج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي في وزارة واحدة، وذلك من خلال «تجسير الفجوة بين التعليم العام والعالي وتحقيق التكامل التام بينهما، من خلال ربط برامج التعليم بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل الحكومي والخاص، والارتقاء في مستوى مخرجات التعليم، كماً ونوعاً، وتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ قيمها، وتوظيف نتائج البحث العلمي في مجالات تطوير التعليم.»
وأكد المجلس على أهمية الإسراع في إصدار نظام الجامعات الموافق عليه من المجلس. ودعا إلى «إعادة استقلال مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام (تطوير) عن الوزارة»، مؤكداً على «إجراء دراسة تقييمية شاملة للسنة التحضيرية من جهة محايدة ورفع نتائجها للمجلس»، على أن يتم توفير الدعم المالي اللازم لتنفيذ الدراسة.
وطالب المجلس بالإسراع في إصدار نظام التعليم العام، وطالب وزارة التعليم بدعم التعليم الأهلي العام والعالي، مشدداً على مراجعة خطط الوزارة الخاصة في المباني المدرسية «لتحقيق جودة عالية في الجانبين الكمي والنوعي والعمل على معالجة تعثر المشاريع.»

وناقش المجلس توصية تقدم بها بعض الأعضاء، ونصها «على وزارة التعليم التنسيق مع الوزارات ذات العلاقة لمعالجة أوضاع من شملهم الأمر الملكي، وتعيين جميع من صدر بحقهم الأمر الملكي على الكادر التعليمي (المرتبة والمستوى) المستحق نظاماً حسب مؤهلاتهم»، إلا أنه تم تأجيلها بناءً على طلب من مقدمي التوصية، نظراً لأن «وزارة التعليم في سبيل معالجة وضع من شملهم الأمر الملكي، رأى مقدمات التوصية تأجيل التوصية لتقرير الوزارة المقبل للتعرف على موقف الوزارة في شكل أوضح.»

وكان مجلس الشورى طالب في قرار أصدره في جلسة سابقة بمعالجة أوضاع شاغلي الوظائف الإدارية الذين عينوا بموجب أمر ملكي قبل خمس سنوات، وهم يحملون مؤهلات تعليمية من خلال ترتيبات تعدها الوزارة بالتنسيق مع وزارة التعليم لتتيح نقلهم إلى الوظائف التعليمية المتاحة.

وسيستكمل المجلس مناقشة توصيات إضافية قدمها أعضاء المجلس في شأن التقرير السنوي لوزارة التعليم، وذلك في جلسة مقبلة.
وكان المجلس استهل جدول أعماله بالموافقة على مشروع اتفاق تعاون بين السعودية والمكسيك في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود، ووافق المجلس أيضاً على مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة السعودية ووزارة البيئة في كوريا الجنوبية، للتعاون في مجالات حماية البيئة وتنميتها والمحافظة عليها.



إدارية الرياض سجلت أعلى القضايا قيداً محاكم ديوان المظالم تسجل 8496 قضية و 9997 حكماً خلال شهر رجب

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 شعبان 1437هـ - 24 مايو 2016م
<http://www.alriyadh.com/1505590>

الرياض - محمد الهمزاني
سجلت محاكم الاستئناف الإدارية والمحاكم الإدارية بديوان المظالم بكافة مناطق المملكة خلال شهر رجب فقط من العام الهجري الحالي ما يبلغ 18493 قضية وحكماً.
وبحسب مصادر قضائية مطلعة، جاءت المحكمة الإدارية بالرياض كأعلى المحاكم الإدارية تسجيلاً للقضايا بواقع 1249 قضية مقيدة خلال هذا الشهر، بينما في جانب إصدار الأحكام جاءت المحكمة الإدارية بالدمام كأعلى المحاكم الإدارية إصداراً للأحكام خلال شهر رجب بواقع 1836 حكماً خلال شهر، تليها في ذلك المحكمة الإدارية بجده بواقع 1532 حكماً.
وكان ديوان المظالم قد أطلق أمس الأول خدمة الرسائل الإلكترونية التلقائية لأطراف الدعاوى الذين قاموا بتفعيل أرقام هواتف جوالاتهم، إذ يقوم النظام الإلكتروني بإرسال الرسائل تلقائياً عند قيد القضية وتحديد موعد الجلسة.
ومراعاة للخصوصية الإلكترونية، تمكن الخدمة أطراف الدعوى الراغبين في إيقاف الرسائل التلقائية التسجيل في الخدمات القضائية في البوابة الإلكترونية الخارجية للديوان، ومن ثم الدخول على خدمة التذكير والإشعارات واختيار إيقاف الرسائل.
يذكر أن الخدمة تأتي ضمن حزمة من الخدمات الإلكترونية الحديثة الذي يقوم بها ديوان المظالم مؤخراً استكمالاً لعملية التحول الإلكتروني والاستفادة الكاملة من الخدمات التقنية تسهياً على المتقاضين وتحقيقاً لرؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله -بتطوير مرافق قضاء ديوان المظالم.

آل الشيخ: علينا جميعاً مسؤولية تنفيذ رؤية المملكة 2030

• الشورى“ يبحث الشراكة مع الحقوقيين المهنيين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 شعبان 1437هـ - 24 مايو 2016م

<http://www.alriyadh.com/1505806>

الرياض - محمد الشيباني

نظم مجلس الشورى أمس الاثنين جلسة حوار بعنوان: (الشراكة بين مجلس الشورى والحقوقيين المهنيين)، برئاسة معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان، وذلك ضمن الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية للمجلس التي أقرت مؤخراً والتي تهدف إلى تعزيز التواصل مع مختلف شرائح المجتمع.

وفي بداية الجلسة رحب معالي الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان بضيوف المجلس من الحقوقيين المهنيين، وقدم لهم لمحة موجزة عن مهام المجلس، والدور التشريعي والرقابي الذي يؤديه، وعن الاستراتيجية الإعلامية والاتصالية التي أقرها المجلس مؤخراً، لافتاً إلى أن هذا اللقاء يأتي وفقاً لبرنامج زمني سيضم جميع الشرائح التي لها علاقة بعمل المجلس، وأن هذا اللقاء مع نخبة من المحامين يعكس اهتمام المجلس بتعزيز التواصل مع مختلف شرائح المجتمع والاستماع إلى آرائهم وبحث آليات تعزيز هذا التواصل وتطويرها.

وأضاف معاليه خلال جلسة الحوار التي حضرها عدد من أعضاء المجلس أن جلسة الحوار وجميع مساعي التواصل مع مختلف شرائح المجتمع التي يعقدها المجلس تتسق مع "رؤية المملكة 2030"، حيث سيساهم المجلس ضمن مؤسسات الدولة في تحقيق أهداف هذه الرؤية انطلاقاً من أن التحول الاقتصادي والتنوع في مصادر الدخل كهدف استراتيجي لا بد أن يرافقه إيجاد بيئة نظامية تشريعية تساهم في تحقيق هذه الرؤية الواعدة والطموحة.

ولفت معاليه النظر إلى أن أعضاء المجلس ومن خلال المادة 23 من نظام المجلس استطاعوا أن يساهموا في تعديل الكثير من الأنظمة، كما تمكنوا من إضافة أنظمة جديدة أصبحت نافذة، مشيراً إلى أن المجلس ينظر باهتمام لكل ما يقدم له من رؤى واقتراحات حيث خصص العديد من القنوات لهذا الغرض.

وعن الجهد الإعلامي أوضح معالي مساعد رئيس المجلس أن المجلس أقر مؤخراً إستراتيجيته الإعلامية والاتصالية التي يسعى من خلالها إلى إيصال رسالته الإعلامية عبر جميع الوسائل الإعلامية والاتصالية المتاحة لكافة شرائح المجتمع.

بعد ذلك فتح معالي مساعد رئيس المجلس جلسة الحوار التي بحثت سبل تعزيز التواصل مع المحامين بما يثري دراسات ومناقشات المجلس لمختلف الموضوعات المعروضة عليه ويعود بالنفع على الوطن والمواطن، حيث استمع الأعضاء إلى آراء المحامين ومقترحاتهم حول تطوير آليات التعاون بين المجلس والمحامين بما ينعكس إيجاباً على أداء المجلس ولجانه المتخصصة لاسيما في الجانب التشريعي.

كما أجاب الأعضاء على أسئلة المحامين واستفساراتهم التي تركزت حول نظام المجلس ومهامه وآليات عمله والأدوار التي يمارسها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وأكد المجتمعون خلال جلسة الحوار على أهمية التواصل بين المجلس وأصحاب الاختصاصات المهنية ذات العلاقة بعمل المجلس، مثنين للمجلس هذا الجلسة التي ستساهم في صياغة آلية تعاون وتواصل ستعود بالنفع على الوطن بشكل عام والمجلس بشكل خاص.

من جهة أخرى، استقبل رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه في مقر المجلس بالرياض أمس الاثنين عدداً من المحامين المشاركين في جلسة الحوار، ورحب رئيس المجلس في بداية الاستقبال بضيوف المجلس، وقدم لهم نبذة عن مهام المجلس، والدور التشريعي والرقابي الذي يقوم به ولجانه المتخصصة.

وأضاف آل الشيخ أنه في ظل "رؤية المملكة 2030" التي أطلقتها القيادة الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله -؛ أصبح على الجميع مسؤولية المشاركة بفاعلية في تحقيق هذه الرؤية عبر مختلف الآليات التي تسهم في بلوغ أهدافها وتقديم الرؤى المخلصة من أجل مستقبل أفضل لبلادنا.



مجلس الوزراء: إجراءات لنقل موتى الحوادث المرورية على الطرق الطويلة

الموافقة على تنظيم مركز الأمير سلطان للدراسات والبحوث

الدفاعية.. مجلس الوزراء :

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 17 شعبان 1437 هـ - 24 مايو 2016م
<http://www.al-madina.com/node/679240>

أقر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أمس عددا من الترتيبات المتعلقة بنقل الموتى في الحوادث المرورية خارج المدن والمحافظات وعلى الطرق الطويلة من بينها الموافقة على إجراءات نقل الموتى في الحوادث المرورية على الطرق الطويلة خارج المدن والمحافظات والمراكز. كما تضمنت قيام وزارة الداخلية (الأمن العام) بزيادة تدريب ضباط وأفراد الفرق الميدانية التابعة لقوات أمن الطرق والشُرط على مهارات مباشرة الحوادث المرورية بما يتفق مع متطلبات مجريات التحقيقات الأولية لنظام المرور ولائحته التنفيذية.

ووافق المجلس على تنظيم مركز الأمير سلطان للدراسات والبحوث الدفاعية. ويهدف هذا المركز إلى تعزيز ودعم توجهات المملكة الدفاعية والأمنية من خلال إجراء وتطوير البحوث النوعية التقنية المرتبطة بالمجالات الدفاعية والأمنية والإستراتيجية.

وكان الملك سلمان ترأس الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين في قصر السلام بجدة. وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج مباحثاته واستقبالته لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وفخامة الرئيس ادرج شاجوا لونغجورئيس جمهورية زامبيا، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة رئيس وزراء جمهورية كوريا الجنوبية هوانج كيوان، ومعالي وزير خارجية كندا ستيفان ديون منوهاً -رعاه الله- بعمق العلاقات بين المملكة وتلك الدول والحرص المشترك على تطويرها وتعزيزها في مختلف المجالات.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه عقب الجلسة أن مجلس الوزراء استعرض بعد ذلك، جملة من التقارير عن مختلف الأحداث وتطوراتها والجهود الدولية بشأنها، ورحب في هذا السياق بالبيان الختامي للدول المشاركة في المؤتمر الدولي حول ليبيا في فيينا، وما تضمنه من إعلان الدول المشاركة دعم حكومة الوفاق الوطني في ليبيا بصفتها الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا، كما اطلع على نتائج الاجتماع الوزاري لمجموعة الدعم الدولية لسوريا الذي انعقد في فيينا الأسبوع الماضي.

وأعرب مجلس الوزراء عن أحر التعازي والمواساة لجمهورية مصر العربية رئيساً وحكومة وشعباً في ضحايا حادث تحطم الطائرة التابعة لشركة مصر للطيران، سائلاً الله أن لا يرى الجميع أي مكروه.

وبمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ثمن مجلس الوزراء الدور الكبير الذي يقوم به المجلس في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وما حققه في مسيرة التقدم والازدهار، وما أنجزه من مشروعات تكاملية وإنجازات عظيمة، بفضل الله ثم بفضل دعم واهتمام أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس بمسيرة العمل الخليجي المشترك تحقيقاً لتطلعات مواطني دول المجلس للمزيد من التعاون والترابط والتكامل.

وبين أن مجلس الوزراء نوه بتوقيع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة محضر إنشاء مجلس التنسيق السعودي الإماراتي، ومذكرتي التفاهم وبرنامجي العمل والتنفيذي مع حكومة جمهورية كوريا الجنوبية، واتفاقية التعاون الشاملة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية البوسنة والهرسك في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتهريبها.

وأفاد الدكتور عادل بن زيد الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها تقرير عن متابعة تنفيذ برامج ومشروعات العاملين (الأول) و(الثاني) من خطة التنمية التاسعة (1431 / 1432 هـ - 1435 / 1436 هـ)، ونتائج اجتماعات مجموعة العمل المُشكلة لمناقشة مبادرة (مشروع إستراتيجية التمويل المقترحة لدعم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والأمم المتحدة والشركاء الإقليميين)، واطلع المجلس على التقرير السنوي للهيئة العامة للغذاء والدواء عن عام مالي سابق، وقد أحاط مجلس الوزراء علماً بما جاء فيها، ووجه حيالها بما رآه. الموافقة على إجراءات نقل موتى الحوادث المرورية على الطرق الطويلة المجلس يعزي ضحايا حادث تحطم الطائرة التابعة لشركة مصر للطيران المملكة ترحب بإعلان الدول المشاركة دعم حكومة الوفاق الوطني في ليبيا نقل وتعيينات بالمرتبة الرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

- [نقل بندر بن عبدالله بن عبيد الرشيد من وظيفة (مدير عام مكتب سمو أمير المنطقة) بالمرتبة الرابعة عشرة بإمارة منطقة الرياض إلى وظيفة (مستشار لشؤون الحقوق) بذات المرتبة بإمارة منطقة الرياض.

- 2 تعيين مسفر بن إبراهيم بن متعب العتيبي على وظيفة (مدير عام مكتب سمو أمير المنطقة) بالمرتبة الرابعة عشرة بإمارة منطقة الرياض.

- 3 تعيين ناصر بن عبدالله بن ناصر الهديان على وظيفة (باحث علمي) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

- 4 تعيين عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح بن سحمان على وظيفة (مستشار شرعي) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

الموافقة على تنظيم مركز الأمير سلطان للدراسات والبحوث الدفاعية.

ويهدف هذا المركز إلى تعزيز ودعم توجهات المملكة الدفاعية والأمنية من خلال إجراء وتطوير البحوث النوعية التقنية المرتبطة بالمجالات الدفاعية والأمنية والإستراتيجية.

تقويض صاحب السمو الملكي رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني -أومن ينيبه- بالتباحث مع الجانب الفرنسي في شأن مشروع مذكرتي تفاهم الأولى للتعاون في مجال السياحة، والثانية للتعاون في مجال التراث الثقافي بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية ووزارتي السياحة، والثقافة في جمهورية فرنسا، والتوقيع عليهما، ومن ثم رفع النسختين النهائيتين الموقعتين، لاستكمال الإجراءات النظامية.

تقويض وزير الصحة -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الهندي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة والرعاية الأسرية في جمهورية الهند للتعاون في المجالات الصحية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

تعيين الآتية أسماؤهم أعضاء (من القطاع الخاص) في مجلس إدارة مؤسسة البريد السعودي لمدة ثلاث سنوات، وهم:

1- أوائل بن فؤاد بن عيسى جمجوم.

2- فهد بن عبدالله بن عبدالعزيز القاسم.

3- محمد بن أحمد بن محمد الضبعان.

الموافقة على اتفاقية بين المملكة العربية السعودية واليابان حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقعة في مدينة جدة بتاريخ 20 / 6 / 1434 هـ.

بعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (7 - 18 / 37 / د) وتاريخ 26 / 6 / 1437 هـ في شأن الدراسة الخاصة بنقل الموتى في الحوادث المرورية خارج المدن والمحافظات وعلى الطرق الطويلة، أقر مجلس الوزراء عدداً من الترتيبات، ومن بينها:

1- الموافقة على إجراءات نقل الموتى في الحوادث المرورية على الطرق الطويلة خارج المدن والمحافظات والمراكز.

2- قيام وزارة الداخلية (الأمن العام) بزيادة تدريب ضباط وأفراد الفرق الميدانية التابعة لقوات أمن الطرق والشُرط على مهارات مباشرة الحوادث المرورية بما يتفق مع متطلبات مجريات التحقيقات الأولية لنظام المرور ولائحته التنفيذية.

3- استمرار وزارة النقل في وضع العلامات (الكيلومترية) كوسيلة إرشادية تستخدمها جهات الاختصاص، وصيانتها.

4- قيام وزارة النقل -وفقاً للإمكانات المتاحة- بوضع بوابات (يمكن أن تفتح وتغلق إلكترونياً) على الحواجز التي تفصل بين الطرق المزدوجة على الطرق الطويلة خارج المدن والمحافظات والمراكز، وصيانتها، بالتنسيق مع أمن الطرق، لتستخدمها جهات الاختصاص فقط.

5- قيام هيئة الهلال الأحمر السعودي -بعد التنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية- بدراسة توسعها مستقبلاً في خدمات نقل الموتى على الطرق الطويلة خارج المدن والمحافظات والمراكز لتشمل خدمات نقل الموتى داخل المدن بدلاً من البلديات، ورفع عن ذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات. الموافقة على اتفاقية الخدمات الجوية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية البرازيل الاتحادية، الموقعة في مدينة (برازيليا) بتاريخ 25 / 6 / 1436هـ.



جهود المواصفات والمقاييس "تحتاج إلى دعم مجتمعي"

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 17 شعبان 1437هـ - 24 مايو 2016م

https://www.aleqt.com/2016/05/24/article_1056972.html

كلمة الاقتصادية

قد يتفق المراقبون على الجهود الكبيرة التي تبذلها الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة. هناك عمل حقيقي وملحوس في جوانب عدة. التقييم عملية صعبة وتحتاج إلى خبرات كبيرة وأيضاً تحتاج إلى معامل وأجهزة متقدمة. هناك عمل جيد بذلته الهيئة في كثير من المجالات لعل أبرزها المواصفات القياسية للأجهزة المنزلية وما بذلته الهيئة من جهود في الحد من المكيفات التي تستهلك الكثير من الطاقة بلا عائد حقيقي، أيضاً بطاقات المواصفات على الأجهزة وعلى السلع المعمرة التي تقدم للمستهلك دعماً حقيقياً عند اتخاذ قرارات الشراء، ثم ما يتم أخيراً من المتابعة الجادة والدعم الحقيقي للمستهلك مع المصادقة الإلكترونية لبطاقة المواصفات القياسية عن طريق الأجهزة المحمولة، وكما صرح محافظ الهيئة بأن مجموع المواصفات القياسية الدولية التي تتبناها المملكة من منظمات التقييم العالمية، يزيد على 80 في المائة من مجموع المواصفات القياسية السعودية وكل هذا الجهد يذكر فيشكر للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس، وإذا كان من وصف لجندي مجهول في الاقتصاد السعودي فستفوز به الهيئة.

أخيراً تعمل الهيئة مع الأعضاء في هيئة التقييم لدول مجلس التعاون الخليجي، على إصدار كود بناء خليجي موحد، يكون كود البناء السعودي مرجعاً أساسياً له، لما للكود من أهمية لدول المنطقة، وهذا دليل آخر على ما تملكه هذه الهيئة من أدوات لتطوير الأسواق وتأسيس أنظمة للمعلومات قادرة على حماية المستهلك في دول الخليج العربية، حيث تم حتى الآن إصدار نحو 21 ألف مواصفة قياسية ولائحة فنية خليجية، وهذا مما يلفت النظر إلى حجم الأعمال والجهود المبذولة في هذا الاتجاه. لكن من الجدير بالذكر أن عمل جهات التقييم ينتهي حتماً عند وضع المواصفات القياسية، وهناك جهات أخرى عديدة عليها استكمال الجهود نحو التأكد من تطبيق المواصفات في الأسواق فعلاً. فرغم كل هذا الجهد الضخم فإن زيارة إلى الأسواق تشير إلى حجم السلع الرديئة والمقلدة وغير المطابقة للمواصفات والمقاييس، ولا تلام هيئات التقييم في هذا الأمر فلا بد لنا من تطوير مؤسسات مجتمع مدني تحمي المستهلك وتراقب هذه المواصفات لو تبلغ عنها بل لديها يد طولى في إغلاق المنشآت التي تروج لسلع غير مطابقة للقياسات الفنية المعتمدة.

تبذل الجهات الحكومية المعنية جهوداً ملموسة في المراقبة لكن الموضوع أكبر بكثير من مجرد جهات رقابية ليس لديها إمكانات واسعة لمراقبة جميع الأسواق والسلع، ولهذا يجب أن تصدر خطط تتواءم مع حجم العمل في المواصفات والتقييم، خطط تتناسب مع 21 ألف مواصفة اعتمدها الهيئات المختصة في دول الخليج، خطط يقوم فيها كل بدوره بشكل واضح ابتداءً من المستورد ثم الجمارك ثم المجتمع المدني الذي يراقب عند الشراء ثم الجهات الحكومية والمجالس

ذات العلاقة. إذا لم يتم تطوير هذا الرقابة المجتمعية المتكاملة فإن جهود التقييس جميعها تصيح بلا معنى حقيقي يؤثر في المجتمع ويفسر تفاوت الأسعار بشكل صحيح ومعتمد.



البراغماتية الاجتماعية وقيادة المرأة للسيارة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 17 شعبان 1437 هـ - 24 مايو 2016م

<http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=30695>

عبير العلي

غالبا ما تقوم علاقتنا مع ما حولنا على مقدار المنفعة التي نحصل عليها منهم، سواء كانت هذه المنفعة مادية أو معنوية. قد يكون الاعتراف أو النظر إلى العلاقات الاجتماعية المقربة بالذات من هذا المنظور غير مقبول ولا مستساغ لأول وهلة، ولكن لو تأملنا بتجرد آلية الأخذ والعطاء في العلاقات الثنائية بين الأفراد أو المجموعات، سنجد أن احتياجاتنا العاطفية والغريزية والاجتماعية من طرف إلى آخر تكون مشروطة بالتبادل مع أمر ما لدينا، ولو لم تكن هذه الاشتراطات معلنة وواضحة

وجود منفعة متبادلة بين طرفين لا تعني أن استمرارية العلاقة بينهما ستنتهي بالضرورة بانتهاء تلك المنفعة، خاصة في العلاقات الاجتماعية، والعكس ربما صحيح في مجالات الحياة العملية الأخرى، وفي دوائر الحياة الأكبر من شؤون اقتصادية أو سياسية

قريبا من هذا المعنى توجد نظرية "التبادل الاجتماعي" وهي إحدى النظريات السيولوجية المعاصرة المعروفة للتبادل الاجتماعي وأنواعها المتعددة والمتنوعة. ونشط كثير من الفلاسفة والعلماء في شرح معانيها وتعداد صورها والمفاهيم التي تقوم عليها

قد يتخذ التبادل الاجتماعي منحى سلبيا حينما لا يكون متوازنا بين الطرفين، فيصبح قمعيا يستغل احتياجات الآخرين، وتصبح ورقة ضغط يرضخ لها الآخر ويخضع للمطالب التي ربما تكون تعسفية وغير مشروعة، وبها نوع من الإجحاف وانتقاص الحقوق

وبين نظرية التبادل الاجتماعي والبراغماتية الحديثة يكثر ضحايا السياسات والأيدولوجيات والاقتصاد، وتُستغل الاحتياجات لصالح طرف على حساب آخر، يُسلم مع الوقت على أن الأساس هو استلاب حقه وإيمانه بالقمع كأسلوب حياة

وتتفاوت أشكال ذلك المستغل من منظمات حكومية كاملة إلى مؤسسات أو تنظيمات حركية أو مجرد أفراد، وفي الحياة حولنا تتعدد الأمثلة لهذه الصورة السلبية من النفعية

مؤخرا ينتشر بكثرة، ويتم تداول إعلان تجاري موجه لشريحة محددة في المجتمع، هذا الإعلان التجاري يسوق لأحد التطبيقات الإلكترونية التي تقدم خدمة التنقل عبر سيارات خاصة بسائق خاص، وذلك خلال طلب العميل للسيارة من التطبيق الإلكتروني الخاص بالمنشأة التجارية

وفي مجتمعنا، الشريحة الأكبر التي تحتاج سيارة بسائق لتنقلاتها هي النساء، وجدلية قيادة المرأة وأزمات السائقين ومشاكل المواصلات قائمة من الأزل بيننا ولم يحسم أمرها، لأن السيد "المجتمع" لم يتقبل الأمر بعد.

بعيدا عن الفائدة التي يقدمها مثل هذا التطبيق للسيدات في المدن التي يغطيها بخدمته، وعن اضطراب النساء للبحث عن وسائل المواصلات عبره أو خلال الوقوف في الشارع، فإن إعلانه الأخير جاء مستغزا ومهيئا ومستغلا لحاجة النساء للتنقل دون الحاجة لوسيط من سائق خاص أو سائق تاكسي أو سائق تابع لإحدى الشركات .

يبدأ الإعلان بمحاكاة لأغنية شهيرة تركز كلماتها على معاناة النساء مع انشغال السائق أو عدم وجوده، وعن الساعات التي تضيق في انتظاره، أو الأيام التي تتعطل عن الذهاب فيها إلى عملها أو تصل متأخرة، مما يسبب لها خصومات في مرتبها، وتختتم المقطع بأمنيته التي توجهها لمثيلاتها من النساء عن وجود سائق جيد لشهر واحد على الأقل قبل أن ينتهي

الصوت بعرض اسم الخدمة. يصاحب الصوت الذي يختصر مشكلة النساء مع السائق في البلد بمشاهد بصرية لفتاة حزينة أمام مرآتها تنتقل بعدها للشارع، حيث تقف تحت أشعة الشمس الحارقة، بينما تمر السيارات التي يستخدمها الرجال دون معاناة من أمامها وتصبح "كالشجرة" في انتظارها .

يعرض التسجيل أيضا "الخط الأحمر" الشهير لدى المعلمات في دفتر الحضور والانصراف الذي يغلق قبل وصولهن إلى العمل بسبب تأخر السائق عليهن، ويستمر عرضه لتأملها بياس صور وأسماء عدة سائقي في لوحة انتظارها، وتنتهي بالانتصار لمقدم الإعلان .

الفيديو يجسد باختصار المعاناة الحقيقية للنساء مع المواصلات والسائقي، وآلاف الموظفين لا بد أنهن مروا بمرارة الانتظار أو التأخير والابتزاز والاستغلال من السائقي، والرضوخ لأمزجتهم واشتراطاتهم، ولا تخلو قوائم هواتفهن من أسماء العشرات منهم، فضلا عن المبالغ التي تصرف على رواتب السائقي وسياراتهم، والخصومات التي تقطع من دخلهن بسبب التأخر عن العمل .

الفيديو الدعائي هذا، وهو يلخص للحل الذي يتجسد في هذه الخدمة المحدودة، يقوم بتكريس الصورة النمطية لهذه المعاناة، وجعلها أمرا مسلما يجب على المرأة أن تتقبله وتبحث عن الحل له من خلاله وأمثاله .

كما أنه يعتمد على احتياجات النساء لهذه الضرورة في التسويق وزيادة المردود المادي، والحصول على الرضا الاجتماعي الذي يجد المبرر دائما ويزيد الفجوة في اتخاذ قرار عملي لحل هذه المشكلة .

هذا الاستغلال يعكس صورة مقبنة من النفعية الاجتماعية في صورها السلبية، هذه النفعية التي تسخر معاناة الآخرين لصالحها، وتساعد القمع الاجتماعي في فرد عضلاته أكثر، والاختباء خلف مبررات غير منطقية.

مع كل هذه المعاناة التي لا يخلو منها منزل من أجل التنقل والمواصلات، ومع إصرار "المجتمع" -إن كان فعلا يُصر- على منع المرأة من حقها في التنقل، فيجب على الأقل التوقف عن الإساءة إليها بمثل هذه الإعلانات التي تستغل احتياجاتها، وأن تطرح حلول عملية لتعويضها عن هذا الضرر النفسي والاجتماعي والمالي، كصرف بدل نقل مجز لكل سيده، وتوفير سائق وسيارة لها! غالبا ما تقوم علاقتنا مع ما حولنا على مقدار المنفعة التي نحصل عليها منهم، سواء كانت هذه المنفعة مادية أو معنوية. قد يكون الاعتراف أو النظر إلى العلاقات الاجتماعية المقربة بالذات من هذا المنظور غير مقبول ولا مستساغ لأول وهلة، ولكن لو تأملنا بتجرد آلية الأخذ والعطاء في العلاقات الثنائية بين الأفراد أو المجموعات، سنجد أن احتياجاتنا العاطفية والغريزية والاجتماعية من طرف إلى آخر تكون مشروطة بالتبادل مع أمر ما لدينا، ولو لم تكن هذه الاشتراطات معلنة وواضحة .

وجود منفعة متبادلة بين طرفين لا تعني أن استمرارية العلاقة بينهما ستنتهي بالضرورة بانتهاء تلك المنفعة، خاصة في العلاقات الاجتماعية، والعكس ربما صحيح في مجالات الحياة العملية الأخرى، وفي دوائر الحياة الأكبر من شؤون اقتصادية أو سياسية .

قريبا من هذا المعنى توجد نظرية "التبادل الاجتماعي" وهي إحدى النظريات السوسيولوجية المعاصرة المعروفة للتبادل الاجتماعي وأنواعها المتعددة والمتنوعة. ونشط كثير من الفلاسفة والعلماء في شرح معانيها وتعداد صورها والمفاهيم التي تقوم عليها .

قد يتخذ التبادل الاجتماعي منحى سلبيا حينما لا يكون متوازنا بين الطرفين، فيصبح قمعيا يستغل احتياجات الآخرين، وتصبح ورقة ضغط يرضخ لها الآخر ويخضع للمطالب التي ربما تكون تعسفية وغير مشروعة، وبها نوع من الإجحاف وانتقاص الحقوق .

وبين نظرية التبادل الاجتماعي والبراغماتية الحديثة يكثر ضحايا السياسات والأيدولوجيات والاقتصاد، وتُستغل الاحتياجات لصالح طرف على حساب آخر، يُسلم مع الوقت على أن الأساس هو استلاب حقه وإيمانه بالقمع كأسلوب حياة .

وتتفاوت أشكال ذلك المستغل من منظمات حكومية كاملة إلى مؤسسات أو تنظيمات حركية أو مجرد أفراد، وفي الحياة حولنا تتعدد الأمثلة لهذه الصورة السلبية من النفعية .

مؤخرا ينتشر بكثرة، ويتم تداول إعلان تجاري موجه لشريحة محددة في المجتمع، هذا الإعلان التجاري يسوق لأحد التطبيقات الإلكترونية التي تقدم خدمة التنقل عبر سيارات خاصة بسائق خاص، وذلك خلال طلب العميل للسيارة من التطبيق الإلكتروني الخاص بالمنشأة التجارية .

وفي مجتمعنا، الشريحة الأكبر التي تحتاج سيارة بسائق لتنقلاتها هي النساء، وجدلية قيادة المرأة وأزمات السائقي ومشاكل المواصلات قائمة من الأزل بيننا ولم يحسم أمرها، لأن السيد "المجتمع" لم يتقبل الأمر بعد. بعيدا عن الفائدة التي يقدمها مثل هذا التطبيق للسيدات في المدن التي يغطيها بخدمته، وعن اضطرار النساء للبحث عن

وسائل المواصلات عبره أو خلال الوقوف في الشارع، فإن إعلانه الأخير جاء مستقرا ومهيئا ومستغلا لحاجة النساء للتنقل دون الحاجة لوسيط من سائق خاص أو سائق تاكسي أو سائق تابع لإحدى الشركات .

يبدأ الإعلان بمحاكاة لأغنية شهيرة تركز كلماتها على معاناة النساء مع انشغال السائق أو عدم وجوده، وعن الساعات التي تضيع في انتظاره، أو الأيام التي تتعطل عن الذهاب فيها إلى عملها أو تصل متأخرة، مما يسبب لها خصومات في مرتبها، وتختتم المقطع بأمنيته التي توجهها لمثيلاتها من النساء عن وجود سائق جيد لشهر واحد على الأقل قبل أن ينتهي الصوت بعرض اسم الخدمة. يصاحب الصوت الذي يختصر مشكلة النساء مع السائق في البلد بمشاهد بصرية لفتاة حزينة أمام مرآتها تنتقل بعدها للشارع، حيث تقف تحت أشعة الشمس الحارقة، بينما تمر السيارات التي يستخدمها الرجال دون معاناة من أمامها وتصيح "كالشجرة" في انتظارها .

يعرض التسجيل أيضا "الخط الأحمر" الشهير لدى المعلمات في دفتر الحضور والانصراف الذي يغلق قبل وصولهن إلى العمل بسبب تأخر السائق عليهن، ويستمر بعرضه لتأملها بياس صور وأسماء عدة سائقين في لوحة انتظارها، وتنتهي بالانتصار لمقدم الإعلان .

الفيديو يجسد باختصار المعاناة الحقيقية للنساء مع المواصلات والسائقين، وآلاف الموظفين لا بد أنهن مروا بمرارة الانتظار أو التأخير والابتزاز والاستغلال من السائقين، والرضوخ لأمرجنتهم واشتراطاتهم، ولا تخلو قوائم هواتفهن من أسماء العشرات منهم، فضلا عن المبالغ التي تصرف على رواتب السائقين وسياراتهم، والخصومات التي تقطع من دخلهن بسبب التأخر عن العمل .

الفيديو الدعائي هذا، وهو يلخص للحل الذي يتجسد في هذه الخدمة المحدودة، يقوم بتكريس الصورة النمطية لهذه المعاناة، وجعلها أمرا مسلما يجب على المرأة أن تتقبله وتبحث عن الحل له من خلاله وأمثاله .

كما أنه يعتمد على احتياجات النساء لهذه الضرورة في التسويق وزيادة المردود المادي، والحصول على الرضا الاجتماعي الذي يجد المبرر دائما ويزيد الفجوة في اتخاذ قرار عملي لحل هذه المشكلة .

هذا الاستغلال يعكس صورة مقبولة من النفعية الاجتماعية في صورها السلبية، هذه النفعية التي تسخر معاناة الآخرين لصالحها، وتساعد القمع الاجتماعي في فرد عضلاته أكثر، والاختباء خلف مبررات غير منطقية.

مع كل هذه المعاناة التي لا يخلو منها منزل من أجل التنقل والمواصلات، ومع إصرار "المجتمع" -إن كان فعلا يُصر- على منع المرأة من حقها في التنقل، فيجب على الأقل التوقف عن الإساءة إليها بمثل هذه الإعلانات التي تستغل احتياجاتها، وأن تطرح حلول عملية لتعويضها عن هذا الضرر النفسي والاجتماعي والمالي، كصرف بدل نقل مجز لكل سيده، وتوفير سائق وسيارة لها!

حقوق الإنسان في العالم

10 تريليونات دولار لمكافحة الفقر حتى 2030

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 شعبان 1437 هـ - 24 مايو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/15724953>

الرباط - محمد الشرقي

يحتاج العالم إلى إنفاق 10 تريليون دولار لتقليص الفقر ومواجهة التحديات المناخية والفوارق الاجتماعية بحلول عام 2030، عبر تخصيص 600 بليون دولار سنوياً لإيجاد فرص عمل للعاطلين من الشباب والنساء، وتعميم التغطية الصحية والتقاعد وتأمين الخدمات الأساس لجميع سكان العالم، الذي يعاني ثلثهم من فقر وتهميش وأمية وبطالة. وأفاد تقرير لمنظمة العمل الدولية حمل عنوان «العمل والقضايا الاجتماعية في العالم-2016»، بأن إنفاق واحد في المئة من الناتج الإجمالي العالمي من شأنه القضاء على الفقر المدقع، الذي يتزايد في عدد من مناطق العالم بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي وتداعيات التغير المناخي والحروب والنزاعات والهجرة، إلى جانب فشل التشريعات الفطرية والدولية في معالجة تفشي البطالة والفوارق والرشوة وضعف الحوكمة.

وأشار التقرير إلى أن معدلات الفقر ارتفعت في معظم الدول، بما فيها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وغيرها، بسبب الأزمات الاقتصادية وعجز الأجور عن حماية فئات العمال من السقوط في خط الفقر الذي يطاول بشكل رئيس النساء والأطفال والفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع، وهم الأكثر عُرضة للفقر والحرمان والإقصاء. ولفت إلى أن «الوضع العالمي يهدد الطبقات الوسطى ومعها الاستقرار الاجتماعي ويزيد أخطار تهديد الأمن الدولي، إذ إن الفقر زاد في أفريقيا وآسيا، باستثناء الصين وبعض الدول الصاعدة، وفي الدول التي تعتمد على صادرات المواد الأولية التي تراجعت أسعارها.

ويقدر عدد الفقراء أو الأشخاص المهددين به بنحو 36 في المئة من إجمالي سكان العالم المقدر عددهم بأكثر من 7 بلايين نسمة. وفي الدول المتقدمة، يعيش 300 مليون شخص على خط الفقر وتختلف النسبة من بلد إلى آخر داخل أوروبا، لكنها تتفق على تنامي حالات الشعور بالخوف من المستقبل أو فقدان العمل بسبب الأزمات.

ويقدر متوسط البطالة في الاتحاد الأوروبي نحو 12 في المئة، ويرتفع إلى 25 في المئة في إسبانيا و39 في المئة لدى فئة الشباب المتعلم في شمال أفريقيا، كما تتعاطم بطالة الشباب والنساء كلما اتجهنا جنوباً أو شرقاً، ما يفسر الضغط على سواحل البحر الأبيض المتوسط هروباً من الفقر أو الحرب. وأضاف التقرير أن «العمل وحده لم يعد كافياً لكبح تنامي الفقر في الدول المتقدمة، كما أن تراجع الدخل بات يهدد الطبقات الوسطى في الدول النامية والصاعدة، أما في الدول الأقل تقدماً، فإن 80 في المئة من العمال والمزارعين يُعتبرون في خانة الفقراء، لأن تلك الأنشطة لا تدر دخلاً كافياً للعيش، أو تعتبر غير دائمة أو ضعيفة الإنتاج وتتأثر بعوامل خارجية ومنها المناخ.»

ونصح التقرير بإنفاق 10 تريليون دولار خلال السنوات الـ15 المقبلة لمعالجة خلل الصعوبات الاجتماعية، مشيراً إلى أن تأمين عمل مع دخل محترم تضاف إليه الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية شرط أساس للتغلب على الفقر بحلول عام 2030، كما حددته الأمم المتحدة. وأضاف أن «العمل ضرورة للقضاء على الفقر، لكنه ليس كافياً وحده لأن ثلث الفقراء في الدول الصاعدة والنامية يملكون وظائف بايرادات ضعيفة لا تكفي لعيش الأسرة، لذلك فمن مسؤولية الحكومات والشركات تحسين ظروف هذه الفئات وتقليص الفوارق في الأجور وداخل المجتمع، وتطوير التشريعات لحماية المجموعات الهشة وتشجيع القطاع الخاص على توفير مزيد من فرص العمل للشباب العاطل.

إلى ذلك، أفاد تقرير مغربي رسمي بأن «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، التي أطلقها الملك محمد السادس في أيار (مايو) 2005، نجحت في تقليص الفقر من 15 في المئة من عدد السكان إلى 4.4 في المئة نهاية عام 2015، بعد استفادة 10 ملايين شخص على مدى 10 سنوات من مشاريع المبادرة التي بلغ عددها 42 ألف مشروع بكلفة 38 بليون (4 بلايين دولار)، وُجّهت أساساً للنساء وتعليم البنات القرويات وأطفال الشوارع والأشخاص في وضعية صعبة وذوي الإعاقة واليتامى والمتخلى عنهم والعجزة وسكان المناطق النائية.

وسينفق المغرب خلال السنوات الخمس المقبلة نحو 50 بليون درهم لتحسين الخدمات الأساس في الصحة والتعليم والبنية التحتية لسكان الأرياف والجبال والصحراء الأقل استفادة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية التي شهدتها المدن والحوضر الكبرى خلال السنوات الـ10 الماضية. ويعتبر المغرب من الدول ذات الفوارق الاجتماعية الكبيرة بين

الأغنياء والفقراء وبين الأحياء، وتختلف الأجور بحسب الفئات والمهن والقرابة بسبب تفشي المحسوبية والفساد الإداري والسياسي وضعف الحوكمة.

كاريكاتير



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
17 شعبان 1437 هـ - 24 مايو
2016م

<http://www.alriyadh.com/1505734>



www.okaz.com.sa
عكاظ
نابض الحقيقة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء
17 شعبان 1437 هـ - 24 مايو
2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160524/Caroon201605246947.htm>